



عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية إجتماعاً نظمته لجنة السياحة والطيران المدني برئاسة الدكتور/ فاروق ناصر- رئيس اللجنة ، وذلك بحضور الأستاذ / أحمد الوصيف - رئيس الإتحاد المصري للغرف السياحية ومجموعة متميزة من السادة أعضاء الجمعية العاملين بالقطاع السياحي حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

أبرز التحديات الإقليمية والعالمية التي تواجه قطاع السياحة خلال المرحلة الراهنة

مع التعرف على مقترحات القطاع الخاص لمواجهة تلك العقبات والنهوض بالقطاع

السياحي المصري و مناقشة إمكانية تنظيم اللجنة لمؤتمر للسياحة معني بالتحديات

الراهنة التي تواجه القطاع و سبل التغلب عليها

وقد بدأ الدكتور / فاروق ناصر - رئيس اللجنة بالجمعية الإجتماع بالترحيب بالسادة الحضور وتابع سيادته مؤكداً على أهمية القطاع السياحي ودوره الكبير خلال المرحلة الراهنة نظراً لأنه يعد مصدراً هاماً جداً للنقد الأجنبي، ورحب سيادته بالحوار الهادف لخدمة القطاع السياحي مشيراً إلى أن الإقتصاد المصري يعتمد على كافة القطاعات الإقتصادية وعلى رأسها السياحة لعمل التوازن المطلوب لعلاج إختلال الميزان التجاري بين الصادرات والواردات ، و أكمل حديثه موضحاً أنه ضمن الأهداف الرئيسية من هذا اللقاء هو عمل مبادرة لقطاع النقل السياحي بالتنسيق مع الدكتورة غادة شلبي نائب وزير السياحة والآثار ، حيث أن تلك المبادرة ضرورية جداً لأن السائحين يحتاجون إلى وسائل نقل وهي لازالت غير متوفرة بالقدر الكافي .

ثم بدأ الأستاذ / أحمد الوصيف- رئيس الإتحاد المصري للغرف السياحية حديثه مؤكداً على

الجهود الكبيرة المبذولة من قبل وزارة السياحة المصرية، حيث تم الوصول إلى بؤادر موافقة من قبل مجلس الوزراء على بنود إنشاء الغرف السياحية الجديدة، كما تم عقد إجتماعاً مع السيد رئيس مجلس الوزراء قبل أسبوعين تم خلاله مناقشة الخطوط العريضة لمبادرة إنشاء الغرف، ثم تم عقد إجتماعاً مع الوزارة لمناقشة بنود المبادرة الجديدة التي تتضمن إنشاء غرف جديدة و ليس مجرد تجديد أو تطوير للغرف القائمة، إلا أنه علينا إجراء بعض التعديلات في الغرف الفندقية، وجرى عرض شروط المبادرة من قبل كل من وزارة السياحة ووزارة المالية، كما أن هناك سعى للحصول على الموافقة للبدء في تطبيق المبادرة نظراً لتأثيرها الإيجابي الكبير على النهوض بالقطاع السياحي، وتابع سيادته أهمية إلقاء الضوء على مبادرة النقل السياحي والتي تم التواصل فيها بين المؤسسات والجهات المعنية لمحاولة الوقوف على العقبات والتحديات التي تواجه هذا الملف الهام مع وضع مقترحات تفصيلية لحلها.

و أوضح المهندس/حسام الدين عبد الحميد- مدير عام نقل السياحة -بوزارة السياحة

أن الهدف الرئيسي من توطين صناعة الأتوبيسات هو التركيز على تحقيق استراتيجية للشركات العاملة بهذه الصناعة كقطاع سياحي ويوجد حالياً ١٦ ألف و ٥٨١ مركبة سياحية وذلك مع التغير المستمر في النسبة كما يوجد 2099 أتوبيس بنسبة ١٢٪ وأشار سيادته إلى أن الأتوبيسات المستوردة والتي كانت تستورد من ألمانيا و أوروبا هي العنصر الأساسي للأتوبيسات المتواجدة في مصر .

كما أكد أن الصناعة الوطنية حالياً قد فرضت نفسها بنسبة ٩٨٪ حيث أنه خلال الفترة من سنة 2020 إلى 2024 دخل إلى قطاع النقل السياحي نحو 750 أتوبيس إنتاج محلي جديد و في حالة طلب أحد المستثمرين بإستيراد أتوبيس يعفى بنسبة ٥٪ من إجمالي المركبات السياحية

إلا أنه توجد بعض العقبات والتحديات التي تواجهنا فيما يخص الميكروباصات و الميني باص والتي تمثل نسبة ٤٣٪ حيث أنه لا يوجد المنتج المحلي في مصر الذي القادر على موازنة كفاءة المنتج المستورد، و لمساعدة الدولة كجهة إدارية و كمستثمر يجب توفير المنتج المناسب المتميز مثل تويوتا و نيسان .

و أوضح المهندس / محمد حجاج - مدير الإدارة العامة للفنادق -بوزارة السياحة و الآثار أننا

قد وصلنا إلى ٨ آلاف نشاط سياحي قائم سواءً أكان إعتباري أو فردي و أن الأعداد حتى الأسبوع الحالي قد وصلت إلى 1240 فندق مرخص على مستوى مصر، كما توصلنا إلى ٢٥٠ ألف غرفة و نقرب من ١٠٠ إلى ٣٠٠ غرفة كل شهر، إلا أنه يجب مساعدة و دعم المشروعات المتوقفة لسد إحتياجات السوق المحلي التي تساهم في تقليل فاتورة الإستيراد، و ضرورة الإهتمام بمدرسة الطهاة كما نرى ضرورة تحسين و تطوير معايير الطهي في مصر و تعزيز المكانة المرموقة التي يمتلكها المطبخ

المصري ، إنشاء منصة للإعلام السياحي ، وأشار سيادته إلى أهمية الإرتقاء بمستوى خدمات وزارة السياحة وإلتزام المقصد المصري بتقديم وتوفير أفضل عوامل الأمن والأمان للسائحين مع تثقيف وتوعية العاملين في المناطق السياحية مثل الأهرامات و غيرها من المزارات السياحية ذات الأولوية عند أغلب السائحين .

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:

- ضرورة الإهتمام بالغرف الفندقية من خلال إنشاء غرف جديدة وإستكمال إنشاء ما تعطل العمل به بهدف إعادة تشغيلها مع وضع آليات لتنفيذ ذلك، وتغيير ثقافة التعامل مع الشقق الفندقية لتكون على نمط سياحي وليست شقق يتم تأجيرها لفترة محددة ،مع مراجعة المستوى المقدم في هذا النوع من الإقامة في بعض المقاصد السياحية المصرية كما يجب أن يكون هناك تواجد أكبر للمستثمرين.
- التنسيق بين وزارة السياحة و الآثار ووزارة المالية بشأن دعم أسطول النقل السياحي بهدف تعزيز النقل السياحي نظرا لأهميته في السياحة المصرية.
- مقترح عمل مبادرة لقطاع النقل السياحي و القطاع السياحي و خاصة تجديد الغرف الفندقية و تشغيل الفنادق المتوقفة .
- مقترح الوصول إلى الأتوبيسات القديمة (التي لم تباع) لأعلى جودة و عمل لجنة فنية لفحص حالتها بشكل جيد .
- مطالبة وزارة المالية بأن تقوم بمراجعة مبدأ الإعفاء الجمركي الكامل بالنسبة للمركبة السياحية.
- العمل على تيسير التحديات التي تواجه قطاع النقل والليموزين السياحي بالتنسيق مع الوزارات المعنية وتقنين تعامل المرور مع النقل السياحي وتسهيل إستيراد سيارات السياحة.
- ضرورة إلتزام المصانع المصرية بتلبية السوق المحلي بمستوى متميز من المنتجات القادرة على المنافسة.
- وضع آلية مناسبة لطرح الأراضي الجديدة .
- مقترح بإنشاء منصة سياحية معتمدة من الحكومة المصرية و التنسيق مع الإعلام لتوحيد الرؤى.
- الإستفادة بتجارب سياحية ناجحة لدول مثل تركيا والسعودية وغيرهما.

وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على : إمكانية تنظيم مؤتمر كبير للسياحة و مناقشة تفاصيله خلال الإجتماع القادم من حيث المبدأ

ثم إنتهى اللقاء حيث قام الدكتور/ فاروق ناصر – رئيس اللجنة، بتوجيه الشكر للسادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء.